الندوة الإقليمية للإدارة المعاصرة في الدول العربية

المجموعة الثالثة
إدارة المعلومات في المؤسسات العامة

خلاصة المنافشة:

شارك في حوارالمجموعة الثالثة ممثلي الدول التالية: جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، المملكة الأردنية الهاشمية، اليمن، و دولة الإمارات العربية المتحدة. تناول الحوار المواضيع التالية:

- استراتيجية الدول العربية في مجال إدارة المعلومات
- قوانين إتاحة المعلومات و سهولة الحصول عليها
- المعايير الدولية في مجال تداول المعلومات
- دور القطاع الخاص في مجال جمع المعلومات ونشرها
- كيفية التغلب على تعددية مصادر المعلومات
- معايير الجودة في جمع المعلومات ومحتوياتها
- تجارب الدول الأخرى في مجال إدارة المعلومات و حرية تداولها
- ضمان إستمرارية التواصل بين المشاركين

وبالتالي توصل المشاركين لوضع توصيات متعلقة بالمواضيع المطروحة.

تجارب الدول الأخرى في مجال إدارة المعلومات و حرية تداولها:

طبقت أكثر من خمسين دولة قانون حرية الإفصاح و تداول المعلومات و توجد ثلاثين دولة أخرى في صدد إصدار هذا القانون. توسعت بعض الدول في حرية الحصول على المعلومات من منظمات غير حكومية، ففي جنوب أفريقيا يشمل القانون الحصول على معلومات من مؤسسات

القطاع الخاص. جميع الدول المتقدمه و النامية تنظر إلى عدم وجود المعلومات مصدرا خطرا يمس الأمن القومي للدولة و يعوق التقدم.

التوصيات:

- التزام الدولة لتبني إستراتيجية شفافة وواضحه لإدارة المعلومات.
- وجوبية وجود قانون واضح وصريح لإتاحة المعلومات وتداولها و سهولة الحصول عليها.
- مراجعة الدول لكافة قوانينها و إجراءاتها لضمان تبني سياسة الإفصاح كمفهوم أساسي يحكم نشر و تداول المعلومات التي هي حق للجميع. وأن يكون عدم الإفصاح أو الحجب هو الإستثناء و ذلك دون إخلال للخصوصية و سرية البيانات الشخصية. وفي حالة الحجب يجب تحديد المدة الزمنية التي يتم فيها الإفصاح عن المعلومات.
- أخذ الدول العربية بالمعايير الدولية في مجال إنتاج و تداول و نشر البيانات و المعلومات مع مراعاة الجودة و المصداقية و التوفر.
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص او الأفراد للعمل على تجميع وفهرسة البيانات و تحليلها و التعامل الإقتصادي بنتائجها.
- المشاركة الفعالة لجميع شركاء التنمية في طرح المواضيع الخاصة بالمعلومات.
- تحديد نوعية البيانات ذات النفع العام المطلوبة من الأفراد و القطاع الخاص.
- إجراء مشروعات ربط بين القطاعات المختلفة لتحقيق تبادل قواعد البيانات و المعلومات و اقتناء تطبيقات الحكومة الإلكترونية في تبسيط الإجراءات و الربط الإلكتروني.
- توفير الحكومات للمعلومات و البيانات عبر قنوات الإتصال المختلفة مشتملة الطرق التقليدية كمرحلة انتقالية قبل الوصول الكامل إلى التطبيقات الإلكترونية المبتكرة.
- تحديد الدولة للجهات و المؤسسات الحكومية التي لها حق جمع المعلومات.
- تشجيع الحكومات على إنشاء وحدات بحث و إحصاء داخلية لتدقيق عمل المؤسسات المنوط بها لجمع المعلومات ضمانا لجودة الأداء و العمل على ربطها بالسياسة المعلوماتية للدولة.

آليات المتابعة:

- إنشاء كل دولة جمعية أهلية لدعم شفافية المعلومات و محاربة الفساد.
- رفع التوصيات إلى المشرعين بكل دولة.
- تواصل المشاركين باللجنة على المستويات الثلاثة (الشخصية، المؤسسية، الدولية عن طريق UNDP و OECD).
- إنشاء شبكة إقليمية لإدارة المعلومات و المعرفة بمشاركة القطاع الحكومي و التشريعي و كل الشركاء في عملية التنمية.
- استمرارية التواصل الإلكتروني بين المشاركين.
- تشجيع حكومة دبي الإلكترونية للتنسيق بين المشاركين في الشبكة الإقليمية المقترحة.

مواضيع تمخضت أثناء إعلان التوصيات:

- أشارت المناقشة إلى ضرورة توافر ما يسمى بثقافة المعلومات وأن نعمل على تشجيع الأفراد والمجموعات في التعامل بالمعلومات.
- ركزت المناقشة على حرية الاعلام وحمايته في مجال حصوله على البيانات باعتباره جهه فاعلة ومؤثرة في الرأي العام.
- القاعدة هي توفير المعلومة والاستثناء هو التعقيد.
- حذرت المناقشات ضد العواقب المترتبة عن إعلان بعض الدول لمعلومات خائطة ومُضلِلة للآخرين والمجتمع الدولي ومحاسبة الجهات الحكومية التي تصدر معلومات خاطئة.
- التأكيد مرة آخرى على البعد الخاص بدعم القدرات والامكانات البشرية المنوطة بجمع المعلومات وتحليلها ونشرها.
- التركيز على موضوع أمن وسلامة المعلومات والبيانات لحمياتها من التلاعب أو العبث.
- أشاد بعض المشاركون على وضع الضمانات لحماة الإعلاميين لتسهيل تأدية واجباتهم ومهماتهم.